



# سياسة مصرف لبنان لتدعيم الاقتصاد اللبناني

كلمة رائد شرف الدين - النائب الأول لحاكم مصرف لبنان

مجلس العمل اللبناني

٢٥ شباط ٢٠١٤ | أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

لقد أرسّت السياسة النقدية التي يتبناها مصرف لبنان منذ أكثر من عقدين نظاماً نقدياً مستقراً من خلال إبقاء سعر صرف الليرة اللبنانية ضمن هامش مناسبة تحافظ على استقرار الأسعار وتسيطر على التضخم. فهذا الاستقرار الأساسي للحفاظ على الثقة وتحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي وتحفيز الاستثمارات الانتاجية وتحسين فرص العمل.

وبالرغم من الصعوبات والتحديات التي نواجهها اليوم، الليرة اللبنانية لديها من التجربة والمناعة ما يجعلها في حصن ممتين، نتيجة السياسة المتبعة في مصرف لبنان والتي حيّدت الليرة عن أي أزمات إقتصادية عالمية وحتى عن الأزمات الداخلية والاهتزازات الأمنية.

لقد تبنت مصرف لبنان سياسة نقدية تهدف إلى حماية الليرة ونجح في عدة اختبارات في المحافظة على قيمتها الحقيقية عبر رفع قيمة الاحتياطي الأجنبي لديه الذي تخطى الـ ٣٦ مليار دولار ومن خلال احتياطي الذهب الذي يشكل صمام أمان.

أما بالنسبة للقطاع المصرفي، فقد قام مصرف لبنان بتطوير نظام مصرفي موثوق يتميز بتقيده الصارم بالمعايير والمواصفات الدولية المصرفية والمحاسبية خصوصاً فيما يتعلق منها بكفاية

رأس المال والإدارة الحكيمة والشفافية والربحية والسيولة ومكافحة تبييض الأموال. هذا النظم المصرفي أصبح نموذجاً يحتذى به وأثبت صوابيته وتمكن من جبه المصاعب التي عصفت بنا.

لقد اتخذ مصرف لبنان التدابير التي توفر متانة القطاع المصرفي مستقبلاً وهو يعتبر أنه طالما أبقى على سيولة مرتفعة لدى المصارف وطالما شجع تدفق الودائع نحوها فهذا يمكن لبنان واقتصاده من الاستمرار بتمويل حاجاته. هذه السيولة هي أساسية للنمو وأيضاً لإعادة الانطلاق بسرعة بنشاطنا الاقتصادي بعد انتهاء الأزمات السياسية والأمنية. إن المحافظة على هذه السيولة تتم من خلال التمسك بالنموذج المصرفي المحافظ والابتعاد عن المضاربة. كما إن تواجد مصرف لبنان دائماً في الأسواق لإدارة السيولة بالليرة أو بالعملات الأجنبية أساساً لإبقاء الثقة في نظامنا المالي.

مصرف لبنان مستمر في تدعيم رسملة المصارف اللبنانية إلى ما يفوق متطلبات بازل-3 من أجل إبقاء المصارف منخرطة في العولمة المصرفية، حيث تجاوزت نسبة الملاءة لديها الـ10%. ولقد قرر مصرف لبنان رفع هذه النسبة تدريجياً لتصل إلى 12% في العام 2015، مما يساهم في تحسين القطاع المصرفي اللبناني. ويقوم مصرف لبنان بمراجعة المعايير المطلوب تطبيقها من بازل-3 على نحو لا يضغط على عمليات التسليف المصرفي في العام 2014، لان بازل-3 طلبت زيادة الرساميل أو خفض التسليفات. لذا، يحاول مصرف لبنان البقاء ضمن الضوابط من دون تعطيل عمليات التسليف.

كما تم اتخاذ جميع التدابير الاحترازية للتحوط من مخاطر التسليف باعتماد سياسات تسليفية تراعي ما بين الغاية التسليفية من القروض وإدارة المخاطر. وتم وضع ضوابط على التسليف لا سيما العقاري منه لمنع حصول فقاعة عقارية، وكذلك على الأسهم والسندات المحلية والدولية لحماية المصارف والمستثمرين من التقلبات المفاجئة والحادة في الأسواق الخارجية، إضافة إلى تدابير للحد من الانكشاف على الأدوات المالية السيادية أو تلك التي لا يملك مصرف لبنان السيطرة الكلية عليها حيث تم منذ العام 2004 تنظيم تعاطي المصارف بالمشتقات المالية وإخضاعها للترخيص المسبق من المجلس المركزي لمصرف لبنان.

ويشدد مصرف لبنان في تعاميمه أيضاً على ضرورة الفصل بين أعمال المصارف التجارية ومصارف الاستثمار حماية لأموال المودعين كي لا تستعمل في استثمارات مرتفعة المخاطر. فمصارف الأعمال يجب أن تقوم بدورها كأداة للتنمية الاقتصادية ولرسملة القطاع الخاص وتأمين السيولة عبر التداول بالأسهم والسندات، مما يساعد في تغيير الطبيعة التمويلية للمؤسسات اللبنانية التي تركز أساساً على المديونية.

وبالرغم من الظروف الصعبة التي نمر بها والتي انعكست تراجعاً في معظم المؤشرات الاقتصادية، يستمر القطاع المصرفي اللبناني بأدائه السليم والإيجابي، حيث استطاع المحافظة على معدلات نمو مقبولة في الودائع والموجودات والتسليفات بين 7 و 8% على أساس سنوي،

وما زالت المصارف تحافظ على ربحية مقبولة مع تحسن طفيف، وذلك رغم تكوين مؤونات إضافية من قبل المصارف.

إن ٦٦% من ودائع القطاع المصرفي هي بالعملة الأجنبية. ولطالما حرص مصرف لبنان في سياساته النقدية على استقطاب رؤوس الأموال نحو لبنان وعدم الضغط لتحويل هذه الأموال إلى الليرة اللبنانية.

وبالرغم من ضهور عوامل وظروف الاستثمار، إلا أن تحويلات المغتربين لم تتوقف يوماً، وهذا مؤشّر جيّد يدلّ على متانة الوضع المالي والثقة بالنظام المصرفي اللبناني. نعتمد في هذا الخصوص على الاحصاءات التي تردنا من البنك الدولي، وبحسب احصاءاته فهذه التحويلات تقدر بحوالي ٦,٧ مليار دولار للعام ٢٠١٣. وهي تسدّ فجوة ناتجة من الميزان التجاري، كما أنّها تؤمّن جزءاً مهماً من العملات الأجنبية الموجودة في لبنان، وهي تتعزّز مع ازدياد الثقة بالقطاع المصرفي اللبناني.

المغتربون اللبنانيون هم الشريان الحي والركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني. فهم يملكون رؤوس أموال بشريّة واجتماعيّة وعلميّة وقدرات ماليّة كبيرة ولهم دور فعّال وبارز في دعم الاقتصاد اللبناني، وذلك من خلال تحويلاتهم الماليّة واستثماراتهم. هذا ويشكّل وجود اللبنانيين المغتربين الذين يحولون أموالاً إلى لبنان، أحد عناصر القوّة والارتكاز في الاقتصاد اللبناني.

لقد أسس مصرف لبنان لقطاع مصرفي سليم يجتذب الودائع ويتمتع بالسيولة الكافية لتمويل القطاعين العام والخاص، حيث أدركنا منذ زمن أهمية التسليف المصرفي للنمو عامة ولتوسّع المؤسسات وزيادة فرص العمل. ومن هذا المنطلق، أرسينا قواعد ثابتة وأدرنا السيولة بشكل سمح بالاستقرار التمويلي في القطاع المصرفي.

إنّ هذه السياسة جعلت المصارف تقدم على التسليف المتوسط الأجل وعلى تطوير المهنية اللازمة لتفعيل التسليف إلى القطاع الخاص. وابتداءً من العام ٢٠٠٩، أصبحت تسليفات المصارف إلى القطاع الخاص تفوق بشكل مهم تسليفاتها إلى القطاع العام، وهذا يشكل تبديلاً أساسياً بتعاطي السوق مع المصارف وتغييراً بالعمل المصرفي.

حالياً، تشكّل القروض الموجهة إلى القطاع الخاص ٤٨ مليار دولار بينما يشكّل التسليف إلى القطاع العام ٣٨ مليار دولار، ويتمتع قطاعنا المصرفي بمعدلات سيولة عالية، إذ باستطاعة المصارف حالياً أن تسلّف ١٧ مليار دولار من دون أن تخالف تعاميم مصرف لبنان إن كان في السيولة أو كفاية رأس المال.

ويعود نمو التسليفات بالليرة بمعدل أعلى منه بالعملات الأجنبية إلى سلة الحوافز التي وفرها مصرف لبنان، حيث وظّفنا المائة النقدية لإطلاق مبادرات تحفّز على التسليف في قطاعات منتجة وفي قطاع الإسكان والبيئة.

ان إطلاق المبادرات والتحفيزات في مجال التسليف الى القطاع الخاص يعتبر بمثابة المحرك الأساسي في عملية تحفيز الاستثمار والمبادرة بمشاريع جديدة وخلق فرص العمل الأكثر تخصصاً وكفاءة.

وقد تضمنت رزمة التحفيز التي أطلقها مصرف لبنان في بداية العام ٢٠١٣ حوافزاً لدعم قطاعات الإسكان والتعليم والبيئة والطاقة البديلة وزيادة الأعمال والأبحاث والتطوير والمشاريع الإنتاجية والاستثمارية الجديدة. وقد استخدمت المصارف التجارية أكثر من ٧٥% من مبلغ الـ ١,٤٦ مليار دولار الذي منحه مصرف لبنان بشكل تسهيلات مصرفية بفائدة نسبتها ١%. وقد أثبت برنامج الحوافز جدواه إذ إنه ساهم بـ ١,٥% من نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ ٢,٥٠% سنة ٢٠١٣، وفقاً لأرقام مصرف لبنان. وقد أعلن مصرف لبنان عن إطلاق رزمة حوافز جديدة لدعم الاقتصاد اللبناني في سنة ٢٠١٤، إنما بمبلغ أدنى (٨٠٠ مليون دولار)، بسبب الحاجة إلى تحقيق توازن بين الحاجات الاقتصادية والسيولة التي يضخها مصرف لبنان في السوق، مع الحاجة إلى احتواء التضخم والحفاظ على استقرار العملة وأسعار الفائدة.

وفي هذا السياق نفسه، اصدر مصرف لبنان في آب ٢٠١٣ تعميماً يهدف الى اطلاق قطاع عجز عن ايجاد موارد الرسملة اللازمة، وهو قطاع اقتصاد المعرفة الذي نعول عليه لتوفير فرص العمل وينعكس مردوده على الاقتصاد الوطني ككل. لقد وضع مصرف لبنان بتصرف هذا القطاع نحو ٤٠٠ مليون دولار من خلال منح المصارف تسليفات دون فائدة مقابل المساهمات التي تقوم بها بالشركات التي تعنى باقتصاد المعرفة وذلك ضمن عدة شروط. كما علق موافقته على منح التسليفات للمصارف على مدى تأثير المشروع موضوع الشركة المراد انشائها على النمو الاقتصادي والاجتماعي وعلى توفير فرص عمل في السوق المحلية، وتالياً زيادة الثروة الوطنية اللبنانية وعلى مدى دعم المشروع للمهارات الفكرية الابداعية.

ان المصرف المركزي هدف من التعميم الى تحفيز آليات تأسيس شركات جديدة في لبنان، والتي قد تتحوّل في المستقبل الى شركات مساهمة قابلة لاغناء الاقتصاد الوطني، وتوفير فرص عمل جديدة وتعزيز عمل السوق المالية. وان موضوع التعميم هو عملية رسملة وليس قروضاً، اذ عمل مصرف لبنان على ايجاد آلية للمصارف اللبنانية كي تشارك في رأس مال تلك الشركات الناشئة. وهذه الآلية مخصصة لاقتصاد المعرفة الذي هو طاقة بشرية للبنان، بما يختلف عن القروض المدعومة الموجهة الى قطاعات السكن والتعليم والبيئة وسواها. ونشدد هنا على موضوع الرسملة لان قروض القطاع المصرفي للقطاع الخاص ممكن أن تشكل حاجزاً أمام الاستثمار لان كلفة هذا الدين تحد من امكانيات الاستثمار لدى المؤسسات القائمة أو تلك التي تنشأ. فمن لديه فكرة ولا يمتلك رأس المال ليؤسس شركة، يحصل على خيار المشاركة مع

المصرف. كما ان لا مخاطر على رأسمال المصرف في عمليات التمويل كون المصرف المركزي يغطي نسبة ٧٥% من مخاطر المصرف.

ان تلك المبادرات ستفضي الى توفير مناخ ملائم للاستهلاك والاستثمار وذلك بعيدا عن المناخ السياسي الضاغط الذي لم يحل دون نجاح المركزي في ضبط التضخم عند حدود ٣,٥% لسنة ٢٠١٣.

ولا تقف حدود مسؤولية المركزي عند اطلاق المبادرات الجديدة، بل تطول ايضا حماية المستهلك في تعامله المصرفي، وقد طالب مصرف لبنان بإنشاء وحدة متخصصة في لجنة الرقابة على المصارف، كونها على تماس مباشر مع القطاع وتتابع اداءه دوريا مما يعني انها قادرة على المتابعة عبر جهاز بشري كفي ومهني. والهدف، تطمين المستهلك ان تعامله مع المصرف خاضع لشفافية ولادارة حكيمة.

فمصرف لبنان يشرف على القطاع المصرفي والمالي إذ إن القوانين اللبنانية قد سمحت بتجميع الهيئات الرقابية تحت مظلة البنك المركزي الذي حولته استقلاليته المكرسة في قانون النقد والتسليف اتخاذ القرارات المناسبة للحفاظ على الاستقرار النقدي.

لقد أدخل مصرف لبنان تعديلات على التعاميم التي تنظم عمل مؤسسات الصرافة وذلك بهدف ضبط عمليات الصرافين وتحسين نوعيتها لتحسين القطاع ومنعاً لاستعماله منفذاً لتمير عمليات تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، ومن أهم هذه التعديلات زيادة رأسمال شركات الصرافة والطلب من أصحابها أو كل من يديرها فعليا إتمام دورات تأهيلية، ونظم أيضا عمليات التحويلات النقدية وفقا لنظام الحوالة.

والجدير بالقول إن مؤسسات الصرافة ملتزمة مع مصرف لبنان، إذ إنها تسعى إلى القيام بنشاطات واضحة وشفافة، علما أن التعاميم التي أصدرها مصرف لبنان بهذا الصدد تحمي النظام المالي برمته وليس فقط مؤسسات الصرافة. ومعظم الصرافين، باستثناء ٣٠ إلى ٤٠ من أصل ٣٦٠، قد التزموا زيادة رأس المال.

ان السياسة عينها قد اعتُمدت حيال المؤسسات المالية وغيرها من الوسطاء الماليين، ونحن نؤكد احترام المصارف توجيهات مصرف لبنان، ما يجعل تحويل الأموال غير الشرعية عبر القطاع المالي أمرا في غاية الصعوبة.

وتجدر الإشارة الى ان مصرف لبنان لا يضع تدابير تنظيمية فحسب، بل يسعى أيضا إلى خلق الوعي المناسب الذي بات ينتشر أكثر فأكثر لدى المصارف، حيث تمّ إنشاء وحدات امثال تطلق مبادرات خاصة بها لحماية المصرف. وتندرج هذه المقاربة الهادفة إلى زيادة الشفافية وتعزيز الإدارة الحكيمة ضمن الأهداف الرئيسية لسياستنا، إذ نتطلع إلى تطبيق مبدأ الإدارة الرشيدة على جميع المستويات، حتى مجالس الإدارة والإدارة العليا.

وقد تجاوزنا مرحلة الشك في قطاعنا المصرفي بالتزام مصارفنا احترام القواعد الدولية لمكافحة تبييض الأموال كما الالتزام بتطبيق العقوبات التي أقرت في الأمم المتحدة أو في الجامعة العربية أو إفراديا في دول تتعامل بعملاتها أو مع مصارفها. وقد أتى ذلك نتيجة الجهد المتواصل والمستمر حيث عمل مصرف لبنان خلال السنوات الماضية على تطوير أنظمتها القانونية كافة وتعزيز مكامن الضعف في التشريعات المطبقة بالإضافة إلى سنّ القوانين الضرورية وإصدار الأنظمة التطبيقية والتعاميم ذات الصلة. كل ذلك ليس فقط من أجل مكافحة تبييض الأموال أو تمويل الإرهاب ولكن ليكون لبنان مواكباً للأنظمة العالمية الحديثة ولتطوير بيئته الاقتصادية استقطاباً للاستثمارات لاسيما الخارجية منها.

رغم كل الظروف التي تواجهنا، سيبقى مصرف لبنان ساهرا، من خلال مبادراته الصادقة، على المحافظة على الثقة والاستقرار والسمعة الحسنة، ولن يتأخر في اتخاذ القرارات اللازمة والممكنة ضمن القانون اللبناني لتحقيق ذلك، ونحن على يقين أنه في حال استقرار الأوضاع فإن لبنان لديه القدرة على الانطلاق اقتصاديا.

وشكراً.